الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحـث العلمي

جامعة بومرداس

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

رقم المذكرة: **SGMF**46

مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

إدارة مالية

الموضوع

التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة ملبنة ومجبنة بودواو

من إعداد الطالبتين:

بودلاعة نورالهدى

عنان حسيبة

الأستاذ(ة)المشرف(ة):

رزاز رتيبة

دفعة: جوان

السنة الجامعية: 2022_2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

نحمد الله عزوجل ونشكره أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بخالص الشكر إلى أهلنا الأعزاء الذين كانوا السند والدعم لنا

ونتقدم بالشكر والتقدير والامتنان لأستاذتنا المشرفة "رزاز رتيبة" التي وجهتنا وساعدتنا في إعداد هذه المذكرة، فجزاها الله خيرا.

ونتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة التي وافقت على مناقشة هذه المذكرة

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير خاصة قسم علوم التسيير

وإلى كافة عمال ملبنة ومجبنة بودواو على رأسهم المؤطر السيد سعدادو رضوان

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما عزوجل: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى أول كلمة نطقها لساني الى من سهرت على تربيتي وراحتي الى من قاسمتني أفراحي وشاركتني أحزاني الى حبيبة وبهجة قلبي

أمي الغالية أطال الله في عمرها وبارك في صحتها

الى الذي سهر على راحتي وعاش ليرى سعادتي الى أعظم رجل في الكون الى من كافح بكل شيء لتوفير متطلباتي الى الذي رباني فأحسن تربيتي الى سندي في الحياة

أبي الغالي أطال الله عمره وبارك في صحته

الى رفقاء البيت الطاهر اخواني الغاليين: إسماعيل، عبد الحكيم، أيمن

حماكم الله ودمتم لي سندا في الحياة

الى صاحبة القلب الجميل صديقتي وأختي نسيمة

حفظها الله وحماها من كل شر

والى الأهل والأصدقاء والزملاء وكل من شاركني فرحتي

نور الهدى

اهداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني معنى الحياة، وألبسني ثوب مكارم الأخلاق وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار

والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى التي أنارت دربي بخالص دعائها، إلى من بنت بيني وبين الشقاء جدارا لا تهزه الرياح

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى رفقاء دربي وسندي في الحياة وريحان حياتي اخوتي

إلى من جمعني بهم القدر فكان أجمل ما قدمت لي الحياة الى رفيقات دربي وصديقاتي

العزيزات

إلى كل من ربطتني بهم ذكرى أو عبرة وساعدوني من قريب أو بعيد فبادلتهم كل الحب و

الاحترام

حسيبة

الملخص:

تقوم المؤسسة الاقتصادية بعدة وظائف تضمن نشاطها واستمراريتها، ومن بين هذه الوظائف نجد الوظيفة المالية التي لها دور أساسي في المؤسسة مهما كانت طبيعتها، فمن خلال هذه الوظيفة يمكن تحديد الوضع المالي للمؤسسة انطلاقا من تشخيص الوضعية المالية بالاعتماد على قوائمها المالية التي من بينها: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على أدوات وأساليب التشخيص المالي وأهمية هذه الأخيرة في المؤسسة الاقتصادية، وقمنا بمحاولة تطبيقها على ملبنة ومجبنة بودواو ولاية بومرداس.

وقد خلصت الدراسة الى أن الوضع المالي لهذه المؤسسة جيد خلال سنتي 2016-2017، ووجب استغلال فائض أموالها لضمان نجاح المؤسسة في المستقبل.

Résumé :

L'institution économique remplit plusieurs fonctions qui assurent son activité et sa continuité, et parmi ces fonctions, nous trouvons la fonction financière, qui a un rôle fondamental dans l'institution, quelle que soit sa nature, à travers cette fonction, la situation financière de l'institution peut être déterminée sur la base du diagnostic de la situation financière sur la base de ses états financiers, y compris : budget, table des résultats des comptes et table des flux de trésorerie.

Cette étude visait à identifier les outils et méthodes de diagnostic financier et l'importance de ces derniers dans l'institution économique, et nous avons

essayé de les appliquer au la laiterie et fromagerie Boudouaou, la wilaya de Boumerdès.

L'étude a conclu que la situation financière de cette institution est bonne au cours des années 2016-2017 et que ses fonds excédentaires doivent être utilisés pour assurer le succès de l'institution à l'avenir.

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان 2
الملخص:..... I
فهرس المحتويات: I
قائمة الجداول..... III
قائمة الاشكال: V
مقدمة: ..... أ
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية 8
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها 8
المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية..... 10
المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية 13
المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي 15
المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته..... 15
المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي 17
المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي 19
المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القوائم المالية..... 23
المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي..... 23
المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية 34
المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام جدول حسابات النتائج وجداول تدفقات الخزينة 40
خلاصة الفصل الأول:..... 52
تمهيد:..... 54
المبحث الأول: تقديم ملبنة ومجبنة بودواو 55
المطلب الأول: التعريف بملبنة ومجبنة بودواو..... 55
المطلب الثاني: إمكانيات ملبنة ومجبنة بودواو وأهدافها. 57
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة ومجبنة بودواو. 60
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لملبنة ومجبنة بودواو باستخدام مؤشرات التوازن المالية والنسب المالية. 65
المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالية. 65

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية 81
المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لملبنة ومجبنة بودواو باستخدام جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة 86
المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام جدول حساب النتائج. 86
المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمجبنة وملبنة لودواو باستخدام جدول تدفقات الخزينة..... 93
خلاصة الفصل الثاني..... 101
الخاتمة: 102
قائمة المراجع 109

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	23
02	الميزانية الوظيفية	24
03	حساب النتائج حسب الطبيعة	41
04	حساب النتائج حسب الوظيفة	43
05	سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	49
06	سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	52
07	أصول الميزانية المالية لسنتي 2017/2016	68
08	خصوم الميزانية المالية لسنتي 2017/2016	70
09	أصول الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2016	71
10	خصوم الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2017/2016	72
11	الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات لسنتي 2017/2016	73
12	الميزانية الوظيفية جانب الموارد لسنتي 2017/2016	75
13	الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الاستخدامات لسنتي 2017/2016	76
14	الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الموارد لسنتي 2017/2016	77
15	رأس المال العامل الصافي الاجمالي من أعلى الميزانية لسنتي 2017/2016	78
16	رأس المال العامل الصافي الاجمالي من أسفل الميزانية لسنتي 2017/2016	79
17	احتياجات رأس المال العامل الصافي الاجمالي BFR لسنتي 2017/2016	80
18	الخزينة الصافية TN لسنتي 2017/2016	82
19	نسب السيولة لسنتي 2017/2016	84
20	نسب النشاط لسنتي 2017/2016	85
21	نسب الربحية والمردودية لسنتي 2017/2016	87
22	حساب النتائج لسنتي 2017/2016	89
23	القيمة المضافة للاستغلال لسنتي 2017/2016	91
24	الفائض الإجمالي للاستغلال لسنتي 2017/2016	91
25	النتيجة العملياتية لسنتي 2017/2016	92

26	النتيجة المالية لسنتي 2017/2016	93
27	النتيجة العادية قبل الضرائب لسنتي 2017/2016	94
28	النتيجة الصافية للسنة المالية لسنتي 2017/2016	94
29	جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2017/2016	95
30	مؤشر التغطية النقدية لسنتي 2017/2016	98
31	نسبة التدفقات النقدية لسنتي 2017/2016	99
32	نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات	100
33	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لسنتي 2017/2016	101

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	رأس المال العامل	27
02	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	28
03	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	29
04	الهيكل التنظيمي لمجبنة وملبنة بودواو	61

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة الى بلوغ وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تسعى الى اتخاذ قرارات ورسم سياسات واكتساب معلومات تمكنها من تحقيق أهدافها والاستمرارية.

ويعتبر التشخيص المالي مجال هام من مجالات الإدارة المالية، فهو مجموعة من الوسائل والأدوات والطرق المستعملة من أجل الوصول الى تشخيص كامل انطلاقا من القوائم المالية لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وكشف الاختلالات المالية، وللتشخيص المالي أهمية بالغة سوآءا بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها وذلك لما يوفره من أدوات تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مالية مناسبة لمواجهة عدة مشاكل بالمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

- كيف يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ .

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهمية التشخيص المالي؟ .
2. هل تعتمد ملبنة ومجبنة بودواو على التشخيص المالي؟ .

فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي وعلى التساؤلات الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. يساهم التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.
2. تساعد القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية لأي مؤسسة اقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

1. يعتبر موضوع التشخيص المالي مهم في تحديد نقاط القوة وتوسيعها وتحديد نقاط الضعف لتصحيحها.
2. يعتبر موضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية كونه يساهم في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
3. عبارة عن إضافة الى المعرفة العلمية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه الدراسة في:

1. التعرف على الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي قصد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
2. التعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة محل الدراسة.
3. عرض أهم الأساليب والأدوات المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

وقد قمنا باختيار هذا الموضوع نظرا لـ:

1. الرغبة الذاتية للبحث في هذا الموضوع.

2. طبيعة تخصصنا والمتمثل في الإدارة المالية.

حدود ومجال الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق دراسة حالة في ملبنة ومجبنة بودواو ولاية بومرداس.
- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة خلال شهر أفريل وماي، وقد تم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنتي 2016-2017.

صعوبات الدراسة:

عدم منحنا الوثائق الضرورية اللازمة للقيام بدراستنا بحجة منع إخراج بعض الوثائق من المؤسسة نظرا لسريتها.

المنهج المتبع:

من أجل الإلمام بموضوع البحث والاحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع حيث:

في الجانب النظري تم اعتماد المنهج الوصفي للتعريف بمختلف المفاهيم المتطرق اليها في المذكرة.

أما دراسة حالة المؤسسة فتم الاعتماد على المنهج التحليلي حيث تم تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع احدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في ملبنة ومجبنة بودواو، من خلال القوائم المالية للمؤسسة.

الدراسات السابقة:

بهدف استكمال الجانب النظري وتدعيما لمحتوى دراستنا، قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة، وكانت على سبيل المثال:

1. أسماء معاش وسميحة لخنش، 2019، دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث خلصت الى أن التشخيص يلعب دور كبير وفعال في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وأن مؤسسة EATIT يمكن لها الاستفادة من التشخيص المالي في وضع قرارات مالية تساعدها على تحسين وضعيتها المالية.
2. صفية سميرة،2019، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور التشخيص المالي في اختيارات القرارات المالية الأنسب للمؤسسة. وخلصت الدراسة الى أن التشخيص المالي يساعد بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات المالية، وأيضا في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.
3. مختاري زهرة،2011، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركة التأمين، حيث توصل الباحث الى أن التشخيص المالي يعتبر عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف الى ابراز نقاط القوة والضعف باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الموضوع، قسمنا الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول تناولنا فيه عموميات حول المؤسسة الاقتصادية كمبحث أول، ماهية التشخيص المالي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة حالة بملبنة ومجبنة بودواو، حيث تناولنا فيه تعريف بالمؤسسة في المبحث الأول، التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية لسنتي 2017/2016 في المبحث الثاني، والتشخيص المالي باستخدام جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة لسنتي 2017/2016 في المبحث الثالث.

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع، حيث تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وعليه توجب العمل على حمايتها وتطويرها والبحث على أحسن الطرق لتسييرها وتوجيهها نحو تحقيق مختلف أهدافها واتخاذ القرارات المناسبة التي تخدمها، ويعتبر التشخيص المالي مرحلة مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف المؤسسة، لأن التشخيص يسمح بمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و التطورات التي تحصل في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالاعتماد على القوائم المالية السابقة والحالية من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ومن ثم اتخاذ قرارات مالية مناسبة للمؤسسة.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل الى التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق الى تعريف المؤسسة بصفة عامة والمؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، وذلك من خلال التطرق الى تعريف المؤسسة، الخصائص، الأهمية والأهداف.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مجموعة من التعاريف للمؤسسة الاقتصادية وخصائصها.

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

بعد التغيرات الحاصلة في الكثير من المفاهيم الاقتصادية مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى بروز تعاريف عديدة للمؤسسة الاقتصادية اختلفت حسب الزمن والاتجاهات، وحسب الظروف المحيطة سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية. فحصر المؤسسة الاقتصادية بأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد يكون أمرا في غاية الصعوبة[1].

وهناك جملة من الأسباب التي أدت الى عدم الوقوف على تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها:[2]

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكلها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن.
- اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة.

وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الشاملة الخاصة بها:

التعريف الأول: تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها اندماج عدة عوامل بهدف انتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف

[1] بلقاسم سعودي، **دروس في مقياس التشخيص المالي**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2006، ص1.

[2] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1982، ص08.

تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد[1].

التعريف الثاني: المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه، تحويل، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة[2].

التعريف الثالث: هي وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية وبشرية، تساعد في دعم العملية الإنتاجية من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل، كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها مؤسسة تنتج خدمات وسلع للأفراد الذين يتعاملون معها، مما يساهم في تحقيق أرباح مالية[3].

التعريف الرابع: المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين اخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه[4].

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

- ان الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة، فالمحيط والظروف مختلفان غير أن المؤسسة العادية بها صفات ذاتية يمكن الاستعانة بها للتعرف على مكانتها، حالتها، نقاط فوتها وضعفها، وهذه بعض الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية[5]:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] هلال درحمون، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2005، ص،13.

[3] سيد عبد النبي محمد، **اعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز**، دار المنهل للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص28.

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[5] نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2021، ص145.

- **خاصية الهيكلة المتطورة والملائمة:** يعتبر الهيكل أساس عن التكوين العضوي، حيث كلما كانت هذه الهيكلة واضحة معبرة عن العلاقات بين الأقسام والوظائف كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف وبالتالي الأداء الجيد والأحسن.
- **خاصية اللجوء الى تكنولوجيات المعلومات:** انها من مميزات المؤسسات ذات الأداء الاقتصادي والتكنولوجي العالي، تنطوي هذه التكنولوجيا على كل الوسائل التقنية والآلية الحديثة، والتي ترتبط بكيفية أو بأخرى بمعلومات تمكنها من الحصول وجمع البيانات ومعالجتها وتحويلها الى معلومات موثوق فيها.
- **خاصية الاعتماد على الابداع والتحديد:** المقصود بالإبداع هو الابداع التكنولوجي المرتبط بالمنتجات وطرق الإنتاج، اذ أنه المصدر الأساسي للقوة التنافسية، أما التجديد فهو كل تغيير إيجابي من شأنه أن يساعد على تحسين التسيير والأداء، ويدخل هذا ضمن التحديد في طرق التسيير والتنظيم بالنسبة للإبداع.
- **خاصية التقرب من المستهلك:** لا شك أن وجود المصانع والمؤسسات الاقتصادية مرتبط بوجود المستهلك، حيث تقوم الهياكل الاقتصادية بالتوجه نحو المستهلك أو السوق، اذ أن تكاثر قدرات الإنتاج وتعدد وتنوع أذواق المستهلكين ومطالبهم تفرض على المؤسسة الاقتراب أكثر فأكثر من السوق والمستهلك، معنى هذا أن المؤسسة المساهمة في الحياة الاقتصادية تقوم بدراسات تسويقية قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات من ناحية الكمية والنوعية حتى تنتج ما يمكن بيعه.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

أولا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف وهي[1]:

- **الوظيفة المالية:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتم بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية ومن ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخطط، من أجل الوصول الى الأهداف.
- **الموارد البشرية:** هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وتهتم بصياغة الخطط وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.
- **التموين:** هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصادية، وتحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.
- **الإنتاج:** هو تنفيذ كافة النشاطات التي تساهم في جذب عوامل الإنتاج، أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن ثم المساهمة بتحويلها الى مخرجات، وغالبا يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحد.
- **الوظيفة التجارية:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الإداريين والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدخلات والمخرجات.

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تهتم المؤسسة الاقتصادية بتحقيق أهداف تتوافق مع طبيعة النشاط الخاص بها:[2]

1- الأهداف الاقتصادية

تسمح المؤسسة ب:

[1] سيد عبد النبي محمد، مرجع سبق ذكره, 29.

[2] بوشريبة محمد، **محضرات في اقتصاد المؤسسة**، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2020، ص06.

- توفير السلع والخدمات من أجل تلبية احتياجات المستهلكين.
- تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار مما يؤدي الى توفير مناصب الشغل.
- المساهمة في التطور التكنولوجي عن طريق دعم البحوث والتنمية من أجل تحسين النوعية وزيادة الإنتاج.
- تحقيق الربح، لأنه لا يمكن أن تستمر المؤسسة في الوجود دون تحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى المنافسة.

2- الأهداف الاجتماعية

يظهر هدف المؤسسة من الناحية الاجتماعية في:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق ضمان مستوى مقبول من الأجور.
- رفع المستوى التكويني للعمال من خلال الدورات التكوينية.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة من خلال التأثير غي عادات وأذواق المستهلكين وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة الإشهار والدعاية.
- توفير تأمينات ومرافق للعمال من خلال التأمين الصحي ضد حوادث العمل والتقاعد بالإضافة الى مزايا أخرى مختلفة.

3- الأهداف التكنولوجية

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:

- توفير مصلحة خاصة للبحث والتنمية للوصول الى أحسن الطريقة الإنتاجية علميا للرفع من المردودية الإنتاجية في المؤسسة.
- مساندة السياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية

يعتمد تصنيف المؤسسات على عدة معايير والتي تتمثل في المعيار القانوني ومعيار الملكية والمعيار الاقتصادي والتي من خلالها يمكن معرفة أنواع وأشكال المؤسسات المختلفة ومدى أثرها على الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاقتصادية أنواع وأشكال مختلفة، ومن بين أهم هذه الأنواع والأشكال يمكن أن نذكرها كالتالي[1]:

أولا: أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني

يمكن التمييز بين نوعين منها:

1. **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمكن شخص واحد أو عائلته ولهذه النوع من المؤسسات مزايا أهمها: سهولة التنظيم أو الإنشاء، صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون ذا فعالية للعمل لتحقيق أكبر ربح ممكن، صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

2. **شركات:** وهي مؤسسات التي تعود ملكيتها الى أكثر من شخص وتنقسم الى قسمين هما:

- **شركات الأشخاص:** كشركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة.... الخ.
- **شركات الأموال:** كشركات التوصية وشركات المساهمة.

ثانيا: أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه وعليه نميز هذه الأنواع:

[1] نوال بوعلام سمرد، مرجع سبق ذكره، ص141.

1. **المؤسسات الصناعية:** وتنقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي الى: مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية، مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة.
2. **المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهي: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي.
3. **المؤسسات التجارية:** وهي المؤسسات التي تعتمد على النشاط التجاري كمؤسسات الأروقة الجزائرية.... الخ.
4. **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي...الخ.
5. **المؤسسات الخدماتية:** وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسة البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية...الخ.

ثالثا: أنواع المؤسسات تبعا لطابع الملكية

1. **المؤسسات الخاصة:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد لشركات الأموال والأشخاص.
2. **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص.
3. **المؤسسات العمومية:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها كيفما شاء ولا يحق لهم بيعها واغلاقها الا إذا وافقت الدولة على ذلك.

المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، ويعتبر من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، فهو يهدف إلى تحسين وتصحيح الوضعية المالية وضمان استمراريتها، ويساعد المؤسسة على معرفة الاختلالات وكيفية الحد منها.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مجموعة من التعاريف للتشخيص المالي وأهميته

أولا: تعريف التشخيص المالي

التعريف الأول: هو مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام.[1]

التعريف الثاني: هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاد القرار، وتقييم الماضي، كما يساهم في الاطلاع على المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجب اتباعها.[2]

التعريف الثالث: هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.[3]

التعريف الرابع: هو عملية تحليل للبيئة الداخلية للمؤسسة والتي تهدف الى التعرف على نقاط القوة

---

[1] البز كلثوم، **التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة**، العدد20، البويرة، الجزائر، 2016، ص 369.

[2] مولود حواس، البز كلثوم، **التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، البويرة، الجزائر،2013، ص235.

[3] محمد أحمد الكايد، **الادارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

والضعف بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية[1].

التعريف الخامس: هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات[2].

التعريف السادس: هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي فهو مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول الى صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، وللتمكن من اصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاط المؤسسة. [3]

ثانيا: أهمية التشخيص المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته فيما يلي:[4]

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها، كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب والتي أدت إلى تلك الاختلالات.

---

[1] مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007)**، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011 ، ص 61.

[2] دردوري لحسن، **محاضرات التشخيص المالي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر, 2015، ص10.

[3] البز كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص368.

[4] العمامرة عبد الباسط و آخرون، **التشخيص المالي و دوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة سوف للدقيق للفترة 2016-2018)**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي ، الجزائر،2021، ص 12.

- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.
- يمكن من تصور النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بالتسيير والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد على المؤسسة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.
- يمكن تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي

من خلال هذا المطلب سنتعرف على أهداف التشخيص المالي وخطواته:

أولا: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي عموما الى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية[1]:

1.النمو: يقوم على حساب معدل نمو المؤسسة، ومقارنة معدل النمو هذا مع معدل نمو القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة لمعرفة قدرتها على المنافسة والاستمرارية.

[1] شدري معمر سعاد، **محاضرات في التسيير المالي**، مطبوعة موجهة الى طلبة العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر ،2020، ص 23.

2. المردودية: تتمثل في كل من المردودية الاقتصادية التي توضح فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، وكذلك المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.

3.التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير (دورة الاستغلال) وعلى المدى الطويل خلال (دورة الاستثمار).

4.المخاطر: يساهم التشخيص المالي الجيد للمؤسسة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وهل يمكن لهذا الخطر أن يؤدي بالمؤسسة الى الافلاس أي المخاطر الجوهرية، وكذلك العمل على التقليل من المخاطر المالية التي يمكن أن تعترض المؤسسة.

حيث يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها كذلك حسب نظرة الشخص وملاحظاته، فإدارة المؤسسة تسعى إلى معرفة تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية لمؤسسة ما مع منافسيها، كما أن التحليل الدقيق للجوانب المالية في المؤسسة يعمل على تحديد التكاليف التي تتحملها تلك المؤسسة مع عوائدها، ويعمل على اكتشاف أسباب نجاح أو فشل المؤسسة من النواحي المالية سواء الاستثمارية أو التمويلية.

ثانيا: خطوات التشخيص المالي

نقصد بخطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية[1]:

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
- الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.

[1] دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
- القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى التعرف على طرق وأدوات التشخيص المالي

أولا: طرق التشخيص المالي

يوجد ثلاث أنواع لطرق التشخيص المالي وهي كالآتي:

1. التشخيص التطوري:

يقوم هذا التشخيص على المقارنة العمودية (في الزمن) حيث تؤخذ عدة دورات مالية متتالية وعلى أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية، ويطلب هذا نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال.[1]

يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:[2]

1.1. تطور النشاط:

[1] خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، يوم 22 ماي 2012، ص5.

[2] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، عمان ، الأردن ، ص49.

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية...الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

2.1. تطور أصول المؤسسة:

تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة ان كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

3.1. تطور هيكل دورة الاستغلال:

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات، والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

4.1. تطور الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية...الخ.

5.1. تطور المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيس التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي،

وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2. التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة العامة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية[1].

3. التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، الا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ الى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة: [2]

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر ب 8%.
- نسبة رقم الأعمال الى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض.
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: أدوات التشخيص المالي

[1] عبوي زيد منير، **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص241.

[2] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص51.

يهدف المشخص المالي من خلال مهامه الى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها[1].

وتتمثل أدوات التشخيص المالي فبما يلي:[2]

1. تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية...الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت الى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3. تقييم المردودية:

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

[1] البز كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 370.

[2] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص51.

4. تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، اذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا الى أسس دقيقة وموضوعية.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القوائم المالية

يتمحور هذا المبحث حول استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي، بحيث تطرقنا في المطلب الأول الى التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وفي المطلب الثاني تطرقنا الى معرفة التشخيص المالي باستخدام النسب المالية، وفي المطلب الثالث التشخيص المالي باستخدام جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

في هذا المطلب سنقوم بالتعرف على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية.

وقبل التطرق الى مؤشرات التوازن المالية سوف نقوم بالتعرف على الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.

أولا: الميزانية:

1. الميزانية المالية:

1.1. تعريفها:

تعبر الميزانية عن عملية الجرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة–استحقاق[1].

2.1. بناءها:

يبين الشكل التالي مثال عن الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	**الأموال الدائمة** - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة - المخزونات - حقوق المؤسسة لدى الغير - المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة....)	**القروض قصيرة الأجل** - المورد وملحقاته - الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص.66

2. الميزانية الوظيفية:

[1]الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

1.2. تعريفها:

هي شكل من أشكال الميزانية ويطلق عليها اسم الوظيفية لأن الكتل فيها ترتب على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم.[1]

وتتجزأ الميزانية الوظيفية الى أربع مستويات وهي: [2]

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والاحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها.
- **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:** وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- **مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

2.2. بناءها:

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

[1] خالدي رشيدة، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص2.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص81.

الجدول رقم(02): الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة ES (بقيم اجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة RD** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex (بقيم اجمالية) المخزونات الاجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد الاستغلال Rex** مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم اجمالية) حقوق أخرى	**موارد خارج الاستغلال Rhex** موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et المتاحات	**موارد الخزينة Rt** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيمة اجمالية)	**مجموع الموارد R (بقيمة اجمالية)**

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص81.

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر أهمها:

1. رأس المال العامل (الدائم أو الصافي)

1.1 تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل في الجزء من الأصول الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة،[1] أو هو ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تم تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل قد يكون مقترضة أو مصادر تمويل الممتلكات[2].

كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): رأس المال العامل

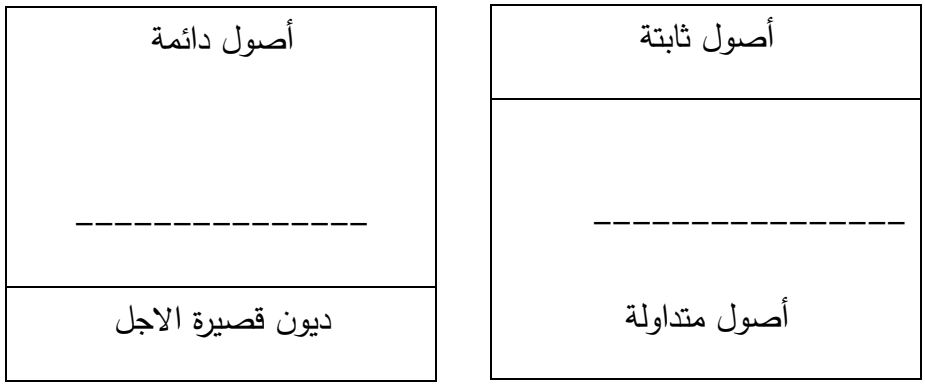

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، التسيير المالي حسب لبرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، الجزائر،2010، ص49.

2.1. حساب رأس المال العامل:

[1]زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، الجزائر، 2010، ص 49.

[2]حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص336.

ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي:[1]

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل= (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة)

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له

الشكل رقم(02): رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل Fr	

المصدر: سعداوي مراد مسعود، وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغار الأغواط 2017/2016)، مجلة المعيار، المجلد11، العدد4، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص43.

- **من أسفل الميزانية:**

➢ رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

[1] سعداوي مراد مسعود، وآخرون، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018)**، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص43.

الشكل رقم(03): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون قصيرة أجل
	رأس المال العامل

المصدر: سعداوي مراد مسعود، وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغار الأغواط 2017/2016)، مجلة المعيار، المجلد11، العدد4، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص43.

3.1. أنواع رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل الى أربعة أنواع:[1]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يسرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي الى نفس المعنى. ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= إجمالي الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل الصافي:** هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة. ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي= إجمالي الأصول المتداولة – إجمالي الخصوم المتداولة

[1] زغيب مليكة، يوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبى= رأس المال العامل الصافى – رأس المال العامل الخاص

4.1. الحالات الممكنة لرأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي: [1]

- **رأس المال العامل موجب(FR>0):** يشير ذلك الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي.
- **رأس المال العامل معدوم (FR=0):** يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- **رأس المال العامل سالب(FR<0):** في هذه الحالة تعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، حققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص83.

وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، أو بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR)

1.2. تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل:

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية[1].

2.2. حساب احتياجات رأس المال العامل:

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفقا للعلاقات التالية[2]:

احتياج رأس المال العامل(BFR)=احتياجات رأس المال العمل للاستغلال+ احتياجات رأس المال العمل خارج الاستغلال

- **احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR EX** يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR ex= الأصول المتداولة للاستغلال –خصوم متداولة للاستغلال

[1] سعداوي مراد مسعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] مرجع نفسه، ص43.

- **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلالHEX BFR** يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصيرة

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR hex= الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

3.2. الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل BFR

يمكن أن يأخذ الحالات التالية:[1]

- **(BFR>0)**: إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فأن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).
- **(BFR<0)**: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة المؤسسة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال).
- **(BFR=0)**: موارد الدورة = احتياجات الدورة.

3. الخزينة الصافية

1.3. تعريف الخزينة:

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين (o.e.c.c.a) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول الى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر

[1] رزاز رتيبة، الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان **محاضرات في مقياس التحليل المالي**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص52.

سلبي لها. حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية[1].

ويمكن تعريف الخزينة على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسييرها المحور الأساسي في تسيير السيولة[2].

2.3. حساب الخزينة:

يمكن حساب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية[3]:

الخزينة الصافية NT = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الخزينة الصافيةNT = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

3.3. الحالات الممكنة للخزينة:

يمكن استنتاج حالة الخزينة بمقارنة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، فينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:[4]

- **TR>0**

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير2002، بسكرة، الجزائر، ص55 .

[2] خديجة ردة، محمد العربي طاري، **الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03، المسيلة، الجزائر، 2017، ص109.

[3] سعداوي مراد مسعود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص44.

[4] رزاز رتيبة، الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص53.

FR>BFRفي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- **TR<0**

FR<BFR المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، غير أن هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعلها للجوء الى طلب حقوقها الموجودة لدى الغير، أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، أو بيع بعض الموارد الأولية في حالات استثنائية.

- **TR=0**

FR=BFR(أي الخزينة المثلى) : الوصول الى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ذلك من خلال التأثير على FRوBFR.

المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف النسب المالية والتعرف على أنواعها

أولا: تعريف النسب المالية

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين(رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه

مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر الى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة الى بعضها حتى نتمكن من الوصول الى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[1]

ثانيا: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية الى عدة مجموعات رئيسية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب وتتمثل في:

1. نسبة السيولة:

وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة الى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية (سنة واحدة) وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها وأهم هذه المؤشرات:[2]

1.1. نسبة التداول: وهي العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة. وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التداول= الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة =نسبة مطلقة أو %

2.1. نسبة السيولة السريعة: كذلك فأن هذه النسبة هي الأخرى تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة، الا أن الاختلاف بينهما هو أن الثانية تستبعد كل من المخزون والمصروفات مقدما، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية ولتجارية والتسيير)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص44.

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2017، ص 102.

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة –المخزون) / الخصوم المتداولة = نسبة مطلقة أو%

3.1. نسبة السيولة النقدية: هذه النسبة ترتكز على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الجاهزية النقدية = الموجودات وما شبهها/ الخصوم المتداولة = نسبة مطلقة أو %

2. نسب المديونية:

وتشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الديون من خلال الاقتراض من الغير، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي[1]:

1.2. نسبة الديون الى اجمالي الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات.

نسبة الديون الى اجمالي الأصول= اجمالي الديون/ اجمالي الموجودات

2.2. نسبة هيكل رأس المال: ويتم حسابها من خلال قسمة الديون طويلة الأجل على الأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا للحكم على المخاطر المالية.

نسبة هيكل رأس المال= الديون طويلة الأجل/ الأموال الخاصة

[1] صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 02، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021، ص 225.

3.2. نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية: وتحسب من خلال قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية.

نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية

4.2. نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة الحدود التي اعتمدت عليها الإدارة على مصادر التمويل المقترضة قياسا بالأموال الداخلية التي ضمنها المالك.

3. نسب النشاط:

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر الى مبيعات ومن ثم الى سيولة وهذه النسب على شكل معدلات كالاتي[1]:

1.3. معدل دوران المخزون، يتم حساب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

معدل دوران المخزون= كلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون السلعي=مرة
متوسط المخزون السلعي= مخزون أول المدة+ مخزون آخر المدة/2 =قيمة مطلقة
كلفة البضاعة= بضاعة أول المدة+ المشتريان – بضاعة آخر المدة

وفي حالة صعوبة الحصول أو عدم توفر البيانات حول كلفة البضاعة المباعة ومخزون أول مدة وآخر المدة فبالإمكان استخدام النسب التالية:

معدل دوران المخزون= المبيعات/ المخزون السلعي= مرة

[1] عدنان تايه النعيمي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص104.

2.3. معدل دوران الحسابات(الذمم) المدينة، وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المبيعات إلى ذمم مدينة (مبيعات آجلة)، وتحسب كما يلي:

معدل دوران الذمم المدينة= المبيعات/ الذمم المدينة= مرة الذمم المدينة= المدينون+ أوراق القبض

3.3. متوسط مدة التحصيل، وهذه النسبة تهتم بقياس عدد الأيام الذي تستغرقه المؤسسة لتحصيل الحسابات المدينة، وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

متوسط مدة التحصيل= عدد أيام السنة/ معدل دوران الذمم= يوم أو متوسط مدة التحصيل= اجمالي الذمم* عدد أيام السنة/ المبيعات= يوم

4.3. معدل دوران الأصول، وتركز هذه النسبة على قياس مساهمة الأصول في تحقيق المبيعات، ومن هذه النسب ما يلي:

أولا: معدل دوران الأصول = المبيعات/الأصول= مرة ثانيا: معدل دوران الأصول المتداولة= المبيعات/ الأصول المتداولة= مرة ثالثا: معدل دوران الأصول الثابتة= المبيعات/ الأصول الثابتة= مرة

4. نسب الربحية أو المردودية:

تمثل الأرباح الهدف الأول والأخير لإدارة المؤسسة والمساهمين فهي تختزل نشاط المؤسسة والغاية من وجودها، بدونها لا يمكن للمؤسسة الاستمرارية والنمو. وتتمثل أهم النسب فيما يلي[1]:

1.4. معدل المردودية التجارية (هامش صافي الربح): وتحسب كالتالي:

معدل المردودية التجارية= (الأرباح الصافية / المبيعات)

تمثل نسبة مجمل الربح صافي المبيعات وكلما زادت النسبة فان ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل (هامش الربح الإجمالي).

2.4. معدل المردودية المالية:

تعتبر المردودية المالية وسيلة لقياس مدى قوة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل انتاجها وتطورها، ومنه يمكن للمؤسسة فرض سيطرتها في السوق التي تنشط فيها وخلق أساس التنمية على قواعد متينة وصلبة، وتحسب كالتالي:

معدل المردودية المالية= (الأرباح الصافية / المبيعات)100

3.4. معدل المردودية الاقتصادية :(العائد على مجموع الأصول):

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية للمؤسسة ومجموع الأموال المستعملة للحصول عليها، فهي تعبر عن الكفاءة في استعمال الموارد المتاحة لجلب الأرباح بغض النظر عن التمويل لهذه الموارد، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

[1]أحمد طرطار، منصر عبد العالي، **دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، يومي 23/22 ماي 2012, ص16.

معدل المردودية الاقتصادية = (الأرباح الصافية /مجموع الأصول)100

المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام جدول حسابات النتائج وجداول تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف جدول حساب النتائج وأنواعه، ودراسة تفصيلية حول عناصر حساب النتائج بأنواعه، وسنتطرق أيضا من خلال هذا المطلب الى تعريف جدول تدفقات الخزينة وأهمية وأسباب اللجوء اليه، كذلك عرض لجدول تدفقات الخزينة.

أولا: التشخيص المالي باستخدام جدول حسابات النتائج

1. تعريف جدول حسابات النتائج:

حسابات النتائج هي بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (الايرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة[1].

2. أنواع حسابات النتائج:

ونميز بين نوعين من حسابات النتائج:

1.2. حسابات النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية والشكل التالي يوضح ذلك

[1] زويتة محمد الصالح، **دور حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي في قياس أداء المؤسسة**، مجلة دراسات اقتصادي، العدد 23، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص120.

الجدول رقم(03): حساب النتائج حسب الطبيعة.

البيان	الملاحظة	ن-1	ن
رقم الاعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال			
1/نتيجة السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2/استهلاك السنة المالية			
3/القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4/الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5/النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6/النتيجة المالية			
7/النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية			

مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8/النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية (منتوجات) العناصر الغير عادية (أعباء)			
9/النتيجة الغير عادية			
10/النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل 25 مارس2009، ص30.

2.2. حساب النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(04): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	الملاحظة	ن	ن-1
رقم الاعمال تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات عملياتية أخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء عملياتية أخرى			
النتيجة العملياتية			
• تقييم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة: مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاك • المنتوجات المالية • الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			

الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير عادية المنتوجات الغير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009م، ص31.

3. دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة والوظيفة:

1.3. دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:[1]

- **نتيجة السنة المالية**= رقم الأعمال + التغير في المخزون + الإنتاج المثبت + اعانات الاستغلال.
- **استهلاك السنة المالية**= المشتريات المستهلكة حساب 60+ الخدمات الخارجية حساب 61 +الاستهلاكات الخارجية الأخرى حساب 62.
- **القيمة المضافة للاستغلال:** وهي عبارة عن الفرق بين انتاج الدورة واستهلاك الدورة.

القيمة المضافة للاستغلال = حساب 70 + حساب 71 + حساب 73 + حساب 74 – (حساب60 + حساب 61 + حساب 62).

- **فائض الإجمالي من الاستغلال:** وهو عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للاستغلال–حساب 63–حساب64.

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان،الأردن،2015 ,ص 160.

- **النتيجة العملياتية** = المنتجات العملياتية الأخرى + الأعباء العملياتية الأخرى + المخصصات للإهتلاكات والمؤونات + استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.
- **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

النتيجة المالية = حساب 76 – حساب 66.

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضرائب – حساب (695 أو 698) – حساب (692أو693).

- **النتيجة الغير عادية:** وهي عبارة عن الفرق بين المنتوجات غبر العادية والأعباء الغير عادية.

النتيجة الغير عادية= حساب 77–حساب67

- **نتيجة السنة المالية الصافية:** وهي عبارة عن اجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

نتيجة السنة المالية الصافية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة الغير العادية.

2.3. دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:[1]

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- **هامش الربح الاجمالي:** وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

  هامش الربح الإجمالي = رقم الاعمال – تكلفة المبيعات.

- **النتيجة العملياتية:** وهي هامش الربح الإجمالي مضافا اليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

  النتيجة الوظيفية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – الأعباء التجارية – الأعباء الإدارية – أعباء أخرى عملياتية.

- **النتيجة العادية قبل الضريبة:**

  النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.

- **نتيجة الأنشطة العادية الصافية:**

  النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

- **نتيجة السنة المالية الصافية:**

  نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء غير العادية+ المنتوجات غير العادية.

ثانيا: التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

1. **تعريف جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):**

يمكن تعريف جدول تدفقات الخزينة على أنها وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة اعدادها، لذلك تعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج. كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى، لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالفشل.[1]

وهو عبارة عن جدول يوضح حركات التدفقات الداخلة والخارجة المتولدة عن أنشطة الاستغلال والاستثمار والتمويل وتحديد مساهمة كل وظيفة في التغير الكلي لخزينة المؤسسة.[2]

2. **أهمية وأسباب اللجوء الى جدول تدفقات الخزينة:** ترجع أسباب اللجوء الى جدول تدفقات الخزينة الى ما يلي: [3]

- المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تمول المؤسسة بواسطتها نشاطاتها وتضمن ازدهارها، والخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة)، وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل).
- الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور استعماله على المستوى الدولي.
- يسمح بتقديم أفضل تحليل لملاءة المؤسسة أي أحسن حكم على السيولة الآنية.
- يسمح بتقييم السياسات المختلفة لوظائف المؤسسة، فتقسيم التدفقات حسب الوظائف يسمح بالمعرفة الجيدة لسياسة كل وظيفة على المؤسسة (الاستثمار، الاستغلال، التمويل...).

---

[1] ظريف مريم، الحانك أيمن، **أهمية اعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بومرداس)**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 03، المسيلة،2018، الجزائر، ص83.

[2] شلابي عمار، بولعبايز وفاء، **تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة (حالة مؤسسة NCA رويبة، للفترة الممتدة 2014-2017)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد 09، عين تموشنت، الجزائر، 2019، ص181.

[3] باكرية علي، بيض القول عبد الله، **دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ الرويبة)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01، الجلفة، الجزائر،2022، ص85.

3. عرض جدول تدفقات الخزينة:

هناك طريقتين لرسم هذه التدفقات، الطريقة المباشرة (أوصى بها النظام المحاسبي المالي) والطريقة الغير مباشرة، والاختلاف الموجود بين الطريقتين يكمن في هذه الأخيرة حيث تقوم بتحديد تدفقات الأنشطة التشغيلية انطلاقا من النتيجة الصافية والتي تضاف اليها الأعباء غير القابلة للاتفاق. [1]

- **جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة:**

تعتمد الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الاجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة[2].

والشكل التالي هو نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

الجدول رقم(05): سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ن	ن-1
تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة عملية في انتظار التخصيص تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)		

[1] يوسف قاشي، محمد أبركان، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة Divindus–dmc–bouira)**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، الجلفة، الجزائر،2022، ص103.

[2] يوسف قاشي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)		
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية		
أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية		
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة		
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19 ،28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق ل 25 مارس 2009، ص35.

- **جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة:**

إن الطريقة الغير مباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

والشكل التالي هو نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة:

الجدول رقم (06): سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

البيان	الملاحظة	ن	ن-1
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات لـ: الإهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص او زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الادماج			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها زيادة راس المال النقدي اصدار القروض تسديدات القروض او الديون			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			

تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19 ،28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق ل 25 مارس 2009، ص35.

خلاصة الفصل الأول:

التشخيص المالي هو عبارة عن تحليل للوضع المالي للمؤسسة بمساهمة العديد من الأطراف، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية التي تمكننا من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات المالية المناسبة، فمن خلال تحليل الميزانية يمكن الوصول الى اتخاذ قرارات حول السيولة والربحية للمؤسسة، اما جدول حساب النتائج فيوضح مختلف إيرادات ونفقات المؤسسة والنتائج المحققة خلال دورة معينة، إضافة الى جدول تدفقات الخزينة الذي يمثل أداة دقيقة تستخدم في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها باعتماد على عنصر الخزينة، وكل هذه الأدوات تعد تشخيصا للوضعية المالية للمؤسسة والتي يجب ان تستخدم بصفة دورية وبفعالية لاتخاذ القرارات المصيرية في المؤسسة والوصول الى الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني: تشخيص الوضعية المالية لملبنة ومجبنة بودواو

تمهيد:

بعد تطرقنا الى القسم النظري الذي تناول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية بملبنة ومجبنة بودواو، وذلك من خلال تشخيص وضعيتها المالية باستخدام أساليب التشخيص المالي.

وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم ملبنة ومجبنة بودواو.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالية والنسب المالية.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام جداول حسابات النتائج وجداول تدفقات الخزينة.

المبحث الأول: تقديم ملبنة ومجبنة بودواو

سوف نتطرق في هذا المبحث الى نظرة عامة حول مؤسسة ملبنة ومجبنة بودواو من خلال تعريفها والتعرف على امكانياتها البشرية والمادية، التطرق الى هيكلها التنظيمي وأهداف المؤسسة التي تسعى الى تحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بملبنة ومجبنة بودواو

سنحاول في هذا المطلب التعريف بملبنة ومجبنة بودواو ومن خلال ذلك نقدم:

1. نبذة تاريخية عن الديوان الوطني للحليب L'ONA LAIT[1]

تأسس الديوان الوطني للحليب **L'ONA LAIT** بموجب المرسوم المؤرخ في 20 أفريل 1969م، وقد ضم ثلاث تعاونيات على مستوى التراب الوطني والمتمثلة في:

- تعاونية الحليب في وهران CLO
- تعاونية الحليب بالجزائر CLITAL
- تعاونية الحليب بقسنطينة CLC

وبعد تأسيس 06 وحدات في سنة 1988م، أصبح يصم 09 وحدات، وقد أدت سياسة إعادة الهيكلة إلى تقسيم هذا الديوان إلى 03 دواوين جهوية موجودة في كل من الشرق والغرب والوسط، فالديوان الجهوي للوسط تحولت الي مؤسسة بالأسهم وبالتالي أصبحت مؤسسة اقتصادية عمومية لها رأس مال يقدر بـ: 200.000.000دج، ويقدر إنتاجه بـ: 1.850.000لتر/اليوم لسنة 1988م موزعة على خمس 05

[1]بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وحدات كالتالي:

- وحدة بئر خادم UPL1 500.000 لتر /يوميا.
- وحدة بود واو UPL2 400.000 لتر /يوميا.
- وحدة غريب (عين الدفلة) UPL5 300.000 لتر /يوميا.

2. **نشأتها**[1]:

تأسست من طرف ملك خاص وذلك في السبعينات، فكانت تسمى حين ذاك شركة الأجبان لمتيجة SORFM وكانت مهامها إنتاج الجبن فقط، وبعد عملية التأميم ألحقت بالديوان الوطني للحليب l'ONA LAIT، وفي سنة 1972م أعيد تجهيزها لإنتاج الحليب واللبن والتي ضمت 03 ورشات تتمثل في:

- ورشة الحليب المبستر.
- ورشة الجبن المعقم والطري.
- ورشة الجبن الأحمر :EDQ

3. التعريف بالوحدة:

بموجب عقد توثيقي رقم 1345 المؤرخ في 21 سبتمبر 1997م فقد اخذت الشكل القانوني لتصبح مؤسسة عمومية تأخذ شكل مؤسسة ذات أسهم SPA والمسماة ملبنة ومجبنة بودواو والتي تأخذ الرموز التالية LFBوهي تابعة للمجمع الصناعي للمنتجات الحلبيةGIPLAIT و هذا بعد حل الدواوين الجهوية

[1] بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ORLAC–OROLAIT–ORELAIT

المطلب الثاني: إمكانيات ملبنة ومجبنة بودواو وأهدافها.

سنقوم من خلال هذا المطلب تقديم إمكانيات ملبنة ومجبنة بودواو وأهدافها

أولا: إمكانيات ملبنة ومجبنة بودواو[1]:

1. الإمكانيات البشرية:

قدر عدد العمال في وحدة بودواو سنة 2016م إلى418 عامل موزعين كالآتي:

- الإطارات المسيرة= 01
- الإطارات السامية= 12
- الإطارات المتوسطة= 71
- التقنيون= 225
- المنفذون= 109

كما نجدهم موزعين حسب المصالح داخل الوحدة كالآتي:

* المديرية العامة : – قسم مراقبة وتحليل 20 عامل.

– قسم المراجعة 02 عامل.

– قسم تجميع الحليب 06عامل.

[1]بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

– المديرية العامة 08 عامل.

*مديرية الإدارة والمالية: – قسم الإدارة العامة 10 عامل.

– قسم المحاسبة والمالية 14 عامل.

– قسم النقل 15 عامل.

*المديرية التجارية : – قسم المبيعات 43 عامل.

*مديرية الاستغلال: – قسم الحليب 80 عامل.

– قسم الجبن بأنواعه 69 عامل.

– قسم الصيانة 44 عامل.

– قسم التموين 13 عمال.

– وحدة الرويبة 48 عامل

– قسم الأمن والنظافة 46 عامل

2. الإمكانيات المادية:

تحتوي الوحدة على 05 ورشات مجهزة منها ثلاث مختصة في صناعة الجبن هي:

* ورشة إنتاج الجبن الطري والمبستر.
* ورشة إنتاج الجبن الأحمر.

* ورشة إنتاج الجبن الطري والمعطر.

أما الورشة الرابعة فهي مختصة في إنتاج الحليب المبستر، ما يزيد عن 300000 لتر يوميا من الحليب، كما تحتوي الوحدة على غرفة منها تخمير الجبن، والتبريد، وأخرى للتخزين، بالإضافة إلى مخازن للمواد الأولية، ومواد التغليف، وقطع غيار السيارات، والشاحنات.

الورشة الخامسة تم إنشاؤها خصيصا لمهمة تنظيم الصنابير، والصهاريج التي تستخدم في عملية الإنتاج وتستعمل أساسا (حمض السيتريك) في عملية التنظيف. كما تحتوي المؤسسة على محطة خاصة بها لتصفية ومعالجة المياه نظرا للحاجة الكبيرة إليها. وللمؤسسة كذلك بناية خاصة بالخدمات الإدارية و الاجتماعية متضمنة حظيرة السيارات بالإضافة إلى مخبر لإجراء التحاليل ومراقبة الجودة والصلاحية.

ثانيا: أهداف ملبنة ومجبنة بودواو[1]:

إن أهداف المؤسسة تنقسم إلى 03 مستويات وهي: المستوى الاقتصادي والمستوى المالي وأخيرا الإداري والاجتماعي.

- **المستوى الاقتصادي: وتتمثل في:**
  - تحسين وتطوير نوعية المنتجات والأغلفة.
  - التحكم في سعر التكلفة (التكلفة النهائية للمنتجات).
  - إدماج الوظائف الإنتاجية والإدارية.
  - تطوير مجال التسويق والتحكم في المنافسة.

[1] بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- **على المستوى المالي: وتتمثل في:**

- إعداد ميزانية تأخذ في الحسبان الإمكانيات المالية للمؤسسة.

- مراقبة ومتابعة تنفيذ الميزانية.

- التحكم الأفضل في النفقات.

- **على المستوى الإداري والاجتماعي:** ويتمثل في:

- التوجيه العقلاني والتحكم في أعباء المستخدمين.

- التأهيل الجيد لرأس المال وجعله مساير لمتطلبات وحاجات مناصب العمل.

- الاهتمام الأفضل بتسيير الموارد البشرية.

- الاهتمام بحل مشاكل العمال المتعلقة بالمجال الوظيفي، والعمال، الضمان الاجتماعي.

- إعداد إجراءات لدمج مفهوم المسؤولية لكل العمال.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة ومجبنة بودواو.

يتجسد الهيكل التنظيمي لملبنة ومجبنة بودواو في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لملبنة ومجبنة بودواو

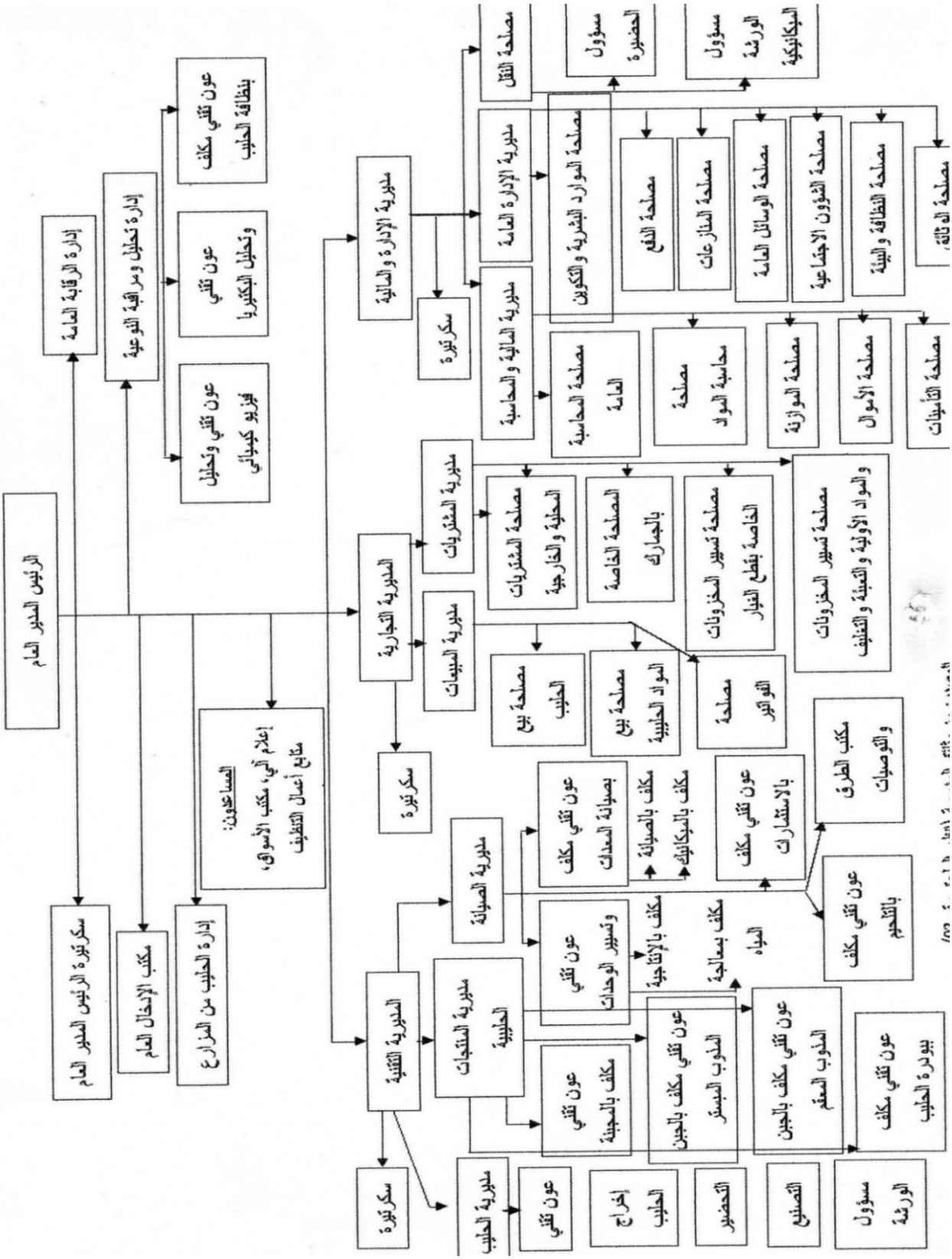

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

أولا: تقديم مصالح الوحدة:

كانت المديرية العامة لوحدة بودواو تحتوي علة سبعة 07 مديريات فرعية، وهذا قبل سنة 1988م، ونظرا للتغيرات التي شاهدتها الساحة الاقتصادية توجب على هذه الوحدة التكيف مع هذه التحولات لتصبح في نهاية المطاف تضم ثلاث 03 مديريات وتتمثل في كل من:

- مديرية الإدارة والمالية
- مديرية التجارة
- مديرية التقنية

حيث يترأس هذه المديريات الرئيس العام PDG الذي يشرف على عدة مكاتب استشارية والمتمثلة في:

- إدارة الرقابة العامة.
- سكرتيرة الرئيس المدير العام.
- إدارة تحليل والمراقبة النوعية.
- مكتب الإدخال العام.
- مساعدي الرئيس المدير العام.

1. المديرية التقنية:

هذه المديرية مسئولة عن عملية الإنتاج وتتفرع إلى ثلاث 03 مديريات وهي:

- مديرية الصيانة.
- مديرية المنتجات الحليبية.
- مديرية الحليب.

إذ تقوم هذه المديريات بالمهام التالية:

- تطبيق برنامج الإنتاج المقرر من طرف مجلس الإدارة.
- تحسين نوعية الإنتاج والبحث عن المنتجات الجديدة لإنتاجها.
- توفير تجهيزات الإنتاج وتركيبها.
- الحفاظ على صورة العلامة التجارية للمؤسسة وتحسينها.
- تنفيذ موازنة التجهيزات المحدد من طرف مجلس الإدارة.
- متابعة ومراقبة تجهيزات الإنتاج والقيام بجردها.
- الربط بين المديريات الأخرى للمؤسسة.

2. **المديرية التجارية:**

هذه المديرية مسئولة عن استمرارية الدورة الإنتاجية، كما أنها مسئولة عن جميع الأنشطة الخاصة بعملية البيع، وعملية الاستيراد، ويظهر ذلك في انقسامها إلى مديريتين هما:

- مديرية المشتريات.

- مديرية المبيعات.

وكليهما يضم مجموعة من المصالح ومن مهامها ما يلي:

- محاولة تحقيق رقم الأعمال المحددة من طرف مجلس الإدارة.
- تطوير الاستراتيجية المتبعة.
- ترويج المنتجات المصنوعة من طرف المؤسسة.
- محاولة الوصول إلى أحسن أنماط التموين وذلك بإيجاد أفضل الموردين للتعامل معهم على المستوى المحلي الدولي.
- مراقبة تسيير المحزونات الخاصة بقطع الغيار والمواد الأولية والقيام بجردها.
- البحث عن أفضل تعبئة وتغليف للمنتجات لكي تتلاءم مع أذواق المستهلكين.
- الربط الجيد مع المصالح والمديريات الأخرى للمؤسسة.

3. مديرية الإدارة والمالية:

وهي المديرية المسؤولة عن جميع العمليات الخاصة بالملبنة، وتجميع الأرقام الخاصة بهذه العمليات و تسجيلها في الدفاتر المحاسبة بالإضافة إلى أنها تشرف على جميع مصالح الإدارة العامة، وتتفرع منها كل من مصلحة النقل، مديرية المالية والمحاسبة، مديرية الإدارة العامة هذه الأخيرة تتفرع إلى

مصلحة الموارد البشرية والتكوين، يشرف على هذه المصلحة رئيس الموارد البشرية والتكوين الذي يشاركه مهمة تسيير شؤون المصلحة مساعد وتتمثل مهام هذه المديرية فيما يلي:

- إعداد السياسة المالية وسياسة تسيير المستخدمين.
- الحفاظ على أملاك المؤسسة.
- إجراء التربصات للعمال ومتابعتهم.
- إعداد السياسة الكفيلة لتطوير الموارد البشرية.
- إعداد المخطط المحاسبي للمؤسسة حسب متطلباتها وضمان تطبيقه.
- المحافظة على التوازنات المالية وتسيير ذمم المؤسسة وديونها.
- إعداد موازنة للمؤسسة وتنفيذها ومتابعتها.
- التنسيق مع المديريات الأخرى.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لملبنة ومجبنة بودواو باستخدام مؤشرات التوازن المالية والنسب المالية.

سنتطرق في هذا المبحث الى تشخيص الوضعية المالية لسنتي 2016 -2017 من خلال ابراز دور مؤشرات التوازن المالية ومختلف النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالية.

سنقوم في هذا المطلب بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن.

أولا: التشخيص من المنظور المالي

1. اعداد الميزانية المالية:

هذا من خلال عرض جاني الأصول والخصوم للميزانية المالية لسنتي 2016-2017 لملبنة ومجبنة بودواو.

جدول رقم(07): أصول الميزانية المالية لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

الاصول	2016	2017
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي		
تثبيتات معنوية	5449999.99	0.00
تثبيتات عينية		
أراضي	370895264.40	580915212.00
مباني	62904239.26	40752480.47
تثبيتات عينية أخرى	493646465.40	418782922.68
تثبيتات ممنوح امتيازها	0.00	0.00
تثبيتات يجرى انجازها	106847946.25	198459880.74
تثبيتات مالية	0.00	0.00
سندات موضوعة موضع معادلة	0.00	0.00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	200000.00	200000.00
سندات أخرى مثبتة	200000000.00	200000000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	207697421.31	160471359.01
ضرائب مؤجلة على الأصل	80814794.50	60461624.76
مجموع الأصول غير الجارية	1528456131.11	1660043479.66
أصول جارية		

مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	496454721.89	692394587.77
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	0.00	0.00
الزبائن	874342948.14	637194987.04
المدينون الآخرون	34190018.19	83365486.76
الضرائب وما شابهها	109424206.40	174901665.38
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	3986890.00	9798670.00
الموجودات وما شابهها	0.00	0.00
الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى	0.00	280970318.00
الخزينة	1042105484.76	501716201.99
مجموع الاصول الجارية	2560504269.38	23800491916.94
المجموع العام للأصول	**4088960400.49**	**4040085396.60**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم(08): خصوم الميزانية المالية لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

الخصوم	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة		
راس مال تم إصداره	550740000.00	550740000.00
رأس ما غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة(1)	1426829112.59	1514829112.59
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
نتيجة صافية / نتيجة صافية صحة المجمع(1)	180932253.25	240936633.25
رؤوس الأموال الخاصة / الترحيل من جديد		
حصة الشركاء المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية(1)		
المجموع (1)	2158501365.84	2306505745.84
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون مالية		
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	374271499.93	390462450.34
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	0.00	390462450.34
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	374271499.93	390462450.34

الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	529254125.36	490920380.00
ضرائب	125989434.17	66616002.20
ديون أخرى	125989434.17	66616002.20
خزينة سلبية	900943975.19	785580818.22
مجموع الخصوم الجارية (3)	1556187534.72	1343117200.42
المجموع العام للخصوم	**4088960400.49**	**4040085396.60**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. **دراسة وتحليل الميزانيات المالية:**

1.2. سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول، وهي كالآتي:

جدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	**2016**		**2017**	
الأصول	**المبلغ**	**النسبة%**	**المبلغ**	**النسبة%**
الأصول غير جارية	1528456131.11	37.38	1660043479.66	41.09
الأصول الجارية	2560504269.38	62.62	2380041916.94	58.91
مجموع الأصول	**4088960400.49**	**100**	**4040085396.60**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم07.

2.2. سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم، وهي كالآتي:

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016		2017	
الخصوم	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
رؤوس الأموال الخاصة	2158501365.84	52.79	2306505745.84	57.10
الخصوم الغير جارية	374271499.93	9.15	390462450.34	9.66
الخصوم الجارية	1556187534.72	38.06	1343117200.42	33.24
مجموع الخصوم	**4088960400.49**	**100**	**4040085396.60**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم08.

التعليق:

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ في جانب الأصول أن الأصول الجارية على مدار السنتين أكبر من الأصول الغير جارية، وهذا يعني أن المؤسسة تستثمر في أصولها الجارية أكبر من أصولها الغير جارية.

أما من جانب الخصوم فنلاحظ خلال السنتين أن الأموال الدائمة كانت أكبر من الديون قصيرة الأجل، وهذا يبين لنا أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على تمويل أصولها الغير الجارية على الأموال الدائمة.

ثانيا: التشخيص من المنظور الوظيفي

من خلال المنظور الوظيفي نجد:

1. الميزانية الوظيفية:

1.1. الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات:

الشكل الموالي يمثل الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات وهي كالتالي:

جدول رقم (11): الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
الاستخدامات المستقرة		
تثبيتات معنوية	5449999.99	0.00
تثبيتات عينية		
أراضي	370895264.4	580915212.00
مباني	62904239.26	40752480.47
تثبيتات عينية أخرى	493646465.40	418782922.68
تثبيتات ممنوح امتيازها	0.00	0.00
تثبيتات يجرى إنجازها	106847946.25	0.00
تثبيتات مالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	200000.00	200000.00
سندات أخرى مثبتة	200000000.00	200000000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	207697421.31	160471359.01
ضرائب مؤجلة على الأصل	80814794.50	60461624.76

مجموع الاستخدامات المستقرة	1528456131.11	1660043479.66
الاستخدامات الجارية		
الاستخدامات الجارية للاستغلال	496454721.89	692394587.77
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		
الزبائن	874342948.14	637194987.04
الضرائب وما شبهها	109424206.4	174901665.38
مجموع الاستخدامات الجارية للاستغلال	1480221876.43	1504491240.19
الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال		
المدينون الآخرون	34190018.19	83365486.76
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	3986890	9798670
مجموع الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال	38176908.19	93164156.76
استخدامات الخزينة		
الأموال الموظفة والأصول المالية	0.00	280970318.00
الجارية الأخرى الخزينة	1042105484.76	501416201.99
مجموع استخدامات الخزينة	1042105484.76	782386519.9
مجموع الاستخدامات	**4088960400.49**	**4040085396.60**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم07.

2.1. الميزانية الوظيفية جانب الموارد:

الجدول الموالي يمثل جانب الموارد للميزانية الوظيفية وهي كالاتي:

الجدول رقم (12): الميزانية الوظيفية جانب الموارد لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
الموارد الدائمة:		
رأس مال تم اصداره	550740000.00	550740000.00
اعانات		
حقوق الملكية الأخرى		
علاوات واحتياطات	1426829112.59	1514829112.59
فوارق اعادة التقييم		
النتيجة الصافية	180932253.25	240936633.25
رؤوس الأموال الخاصة/الترحيل من جديد		
الاهتلاكات والمؤونات		
الديون طويلة الأجل:		
قروض وديون مالية		
الضرائب المؤجلة والمرصود لها		
الديون الأخرى الغير جارية		
مجموع الموارد الدائمة	2158501365.84	2306505745.84
الموارد الجارية الاستغلال:		
الموردون والحسابات الملحقة	529254125.36	490920380.00
الضرائب	125989434.17	66616002.20

مجموع الموارد الجارية الاستغلال	655243559.53	557536382.2
الموارد الجارية خارج الاستغلال: المؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا الديون الأخرى	374271499.93 900943975.19	390462450.34 785580818.22
مجموع الموارد الجارية خارج الاستغلال	1275215475.12	1176043268.56
موارد الخزينة الخزينة		
مجموع موارد الخزينة	0.00	0.00
مجموع الموارد	**4088960400.49**	**4040085396.60**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم08.

2. الميزانية الوظيفية المختصرة:

1.2. الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات:

الجدول الموالي يمثل جانب الاستخدامات للميزانية الوظيفية للمؤسسة، وهي كالآتي:

جدول رقم (13): الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الاستخدامات لسنتي 2016-2017 للمؤسسة.

البيان	2016		2017	
الاستخدامات	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
الاستخدامات المستقرة	1528456131.11	37.38	1660043479.66	41.09

استخدامات الاستغلال	1480221876.43	36.20	1504491240.19	37.24
استخدامات خارج الاستغلال	38176908.19	0.93	93164156.76	2.31
خزينة الأصول	1042105484.76	25.49	782386519.99	19.37
مجموع الاستخدامات	**4088960400.49**	**100**	**4040085396.60**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم11.

2.2. الميزانية الوظيفية جانب الموارد:

الجدول الموالي يمثل جانب الاستخدامات للميزانية الوظيفية للمؤسسة، وهي كالآتي:

جدول رقم (14): الميزانية الوظيفية المختصرة لجانب الموارد لسنتي 2016-2017 للمؤسسة.

البيان	**2016**		**2017**	
الموارد	**المبلغ**	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
الموارد الدائمة	2158501365.84	52.79	2306505745.84	57.09
موارد الاستغلال	655243559.53	16.02	557536382.2	13.80
موارد خارج الاستغلال	1275215475.12	31.19	1176043268.56	29.11
مجموع الموارد	**4088960400.49**	**100**	**4040085396.60**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم12.

التعليق:

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن الاستخدامات المستقرة على مدار السنتين أكبر من استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال وهذا يعني بأن المؤسسة تستثمر في استخداماتها المستقرة أكبر من استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال، أما جانب الموارد فالموارد الدائمة أكبر من موارد الاستغلال وخارج الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد في تمويل استخداماتها المستقرة على الموارد الدائمة، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي لتلبية حاجاتها.

ثالثا: دراسة مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي :FRNG

وهو فائض الموارد الثابتة عن تمويل الاستخدامات الثابتة وبتعبير آخر هو ما تبقى من الموارد الثابتة بعد تمويل الاستخدامات الثابتة، وهو ذلك الجزء من الصول المتداولة الممول بالموارد الثابتة.

ويكون حساب FRNG للملبنة كما يلي:

- **من أعلى الميزانية:**

FRNG= الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم (15): رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية 2016 -2017 للمؤسسة.

البيان	2016	2017
الموارد الدائمة	2158501365.84	2306505745.84
الاستخدامات المستقرة	1528456131.11	1660043479.66

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG	**630045234.73**	**646462266.18**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم 11-12.

- **من أسفل الميزانية:**

FRNG = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

الجدول رقم (16) :رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية لسنتي 206-2017 للمؤسسة.

البيان	2016	2017
الاصول المتداولة	2560504269.38	2380041916.94
الخصوم المتداولة	1930459034.65	1733579650.76
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG	**630045234.73**	**646462266.18**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم 11-12.

التعليق:

- **تحليل FRNG لسنتي 2016 و2017:** نلاحظ أن رأس المال العامل FRNG كان موجب ومتقارب خلال السنتين وهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الدائمة مولت كل الاستخدامات المستقرة وبقي جزء استخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهذا مبدئيا يعطي أمان مالي للمؤسسة.

2.الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي :BFR

وهو العجز في تمويل الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال بالخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال.

وينقسم BFR الى:

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRE** : ويحسب بالعلاقة التالية :

BFRE= أصول متداولة للاستغلال – خصوم متداولة للاستغلال

- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE** : ويحسب بالعلاقة التالية:

ومنه: احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFR يحسب بالعلاقة التالية:

BFRHE= أصول متداولة خارج الاستغلال – خصوم متداولة خارج الاستغلال

BFR=احتياجات رأس المال العامل للاستغلال+ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

الجدول رقم (17): احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFR لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
أصول متداولة للاستغلال	1480221876.43	1504491240.19
خصوم متداولة للاستغلال	655243559.53	557536382.2

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	**824978316.9**	**946954857.99**
أصول متداولة خارج الاستغلال	38176908.19	93164156.76
خصوم متداولة خارج الاستغلال	1275215475.12	1176043268.56
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	**-1237038566.93**	**-1082879111.8**
احتياجات رأس المال العامل الصافي الاجمالي	**-412060250.03**	**-135924253.81**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم 11-12.

التعليق:

تحليل BFR لسنتي 2016 و2017: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب خلال السنتين وهذا يعني أن احتياجات التمويل (الأصول المتداولة للاستغلال والخصوم المتداولة للاستغلال) أصغر من موارد التمويل (خصوم متداولة للاستغلال وخصوم متداولة خارج الاستغلال) وبالتالي لا يوجد احتياج في رأس المال العامل، وفي هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش ربح كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

3. الخزينة الصافية:TN

وهي ما تبقى من رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFR) وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية NT = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

أو

الخزينة الصافيةNT = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (18): الخزينة الصافية TN لسنتي 2016 -2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	630045234.73	646462266.18
الاحتياج في رأس المال العامل	-412060250.03	-135924253.81
الخزينة الصافية TN	**1042105484.76**	**782386519.99**
خزينة الأصول	1042105484.76	782386519.99
خزينة الخصوم	0.00	0.00
الخزينة الصافية TN	**1042105484.76**	**782386519.99**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم11-12 -16-17.

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة الصافية خلال سنتي 2016 و2017 موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تتوفر على سيولة نقدية لمواجهة ديونها قصيرة الأجل أو استعمالها في دورة الاستغلال (شراء مواد أولية، شراء بضاعة).

التعليق على التوازن المالي للمؤسسة:

لكي تصل المؤسسة الى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي ومن أجل أن يتحقق التوازن المالي لا بد أن تتحقق الشروط التالية:

- **الشرط الأول:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي FRNG>0 نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال صافي اجمالي موجب في السنتين 2016-2017 وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تكوين استخداماتها المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على رؤوس الأموال والخصوم غير المتداولة بالإضافة الى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، وبالتالي فإن المؤسسة تتوفر على هامش أمان.
- **الشرط الثاني:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي أي FRNg>BFR، المؤسسة حققت هذا الشرط أي FRNG موجب في السنتين 2016-2017 والذي يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFR، أي يغطي احتياج دورة الاستغلال.
- **الشرط الثالث:** الخزينة موجبة TN>0 بما أن المؤسسة قد حققت الشرطين الأول والثاني وبالتالي فالشرط الثالث يتحقق بتحقق هذين الشرطين أي أن المؤسسة قد حققت خزينة صافية موجبة، ووفرة سيولة مالية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها، ونحن في توازن مالي جيد.

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

تنقسم النسب المالية الى مجموعات وتتمثل في:

أولا: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كمؤشر جيد للحكم على مقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(19): نسب السيولة لسنتي 2016 -2017 للمؤسسة

البيان	2016	النسبة%	2017	النسبة%
نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	2560504269.38 / 1930459034.65	1.33	2380041916.94 / 1733579650.76	1.37
نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزونات) / الخصوم المتداولة	(2560504269.38- 496454721.89) / 1930459034.65	1.07	(2380041916.94- 692394587.77) /1733579650.76	0.97
نسبة السيولة النقدية= الموجودات وما شبهها / الخصوم الجارية	1042105484.76/ 1930459034.65	0.54	782386519.9/ 1733579650.76	1.66

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم 7-8-22.

التعليق:

-**نسبة التداول:** تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال سنتي 2016 و2017 كانت أكبر من 1 وبالتالي هي مقبولة، وهنا نستنتج أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها، أي وجود فائض في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية وبالتالي لا تسعى للجوء الى ديون اضافية.

-**نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنتين أن سنة 2016 كانت عالية(1.07)، أي المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل، أي مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء الى المخزون لأنه بطيء جدا في التحول الى نقدية، وهذا على عكس سنة 2017 حيث كانت النسبة(0.97)، فهي في وضعية غير جيدة حيث تم تسديد جزء فقط من التزاماتها قصيرة الأجل.

-**نسبة السيولة النقدية:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد التزاماتها دون اللجوء الى بيع مخزوناتها أو تحصيل مدينيها، حيث نلاحظ أن نسبة النقدية كانت موجبة خلال السنتين، حيث سجلنا قيمة منخفضة سنة 2016، قدرت ب0.54 ، أما سنة2017 فكانت النسبة مرتفعة بقيمة 1.66، هذا يعني أن المؤسسة تتوفر على مقدار النقدية التي تستخدمها لمواجهة التزاماتها.

ثانيا: نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، ويمكن التطرق الى أهم نسب النشاط فيما يلي:

الجدول رقم (20): نسب النشاط لسنتي 2016 -2017 للمؤسسة

البيان	2016	النسبة%	2017	النسبة%
معدل دوران الأصول=صافي المبيعات/ مجموع الأصول	/4127869194.91 4088960400.49	1.009	/4311828572.36 4040035396.60	1.06

معدل دوران الأصول الثابتة= صافي المبيعات/ مجموع الأصول الثابتة	/4127869194.91 1528456131.11	2.70	/4311828572.36 1660043479.66	2.60
معدل دوران الأصول المتداولة= صافي المبيعات /مجموع الأصول المتداولة	/4127869194.91 2560504269.38	1.61	/4311828572.36 2380041916.94	1.81
معدل دوران النقدية=صافي المبيعات / الموجودات وما شبهها	/4127869194.91 1042105484.76	3.96	/4311828572.36 782386519.9	5.51

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم7-8-22.

التعليق:

- **معدل دوران الأصول:** وتوضح هذه النسبة مدى نشاط المؤسسة ومقدرتها على توليد المبيعات، ونلاحظ من خلال نتائج المؤسسة معدل دوران الأصول لسنتي 2016 و2017 ل كانت على التوالي (1.009، 1.06) فالمعدلات على مدار السنتين كانت مرتفعة وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المؤسسة، ونلاحظ من خلال نتائج المؤسسة معدل دوران الأصول الثابتة لملبنة ومجبنة بودواو كانت مرتفعة وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من خلال استغلال كافة أصولها، ففي سنة2019 كانت نسبة معدل دوران الأصول 2.70 ثم انخفضت بنسبة قليلة سنة 2016 حيث حققت نسبة 2.60.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول المتداولة لديه في تحقيق أرباح المؤسسة، فنلاحظ من خلال النتائج المحققة للمؤسسة أن يتضح لنا أن ملبنة ومجبنة بودواو لها كفاءة في إدارة أصولها ففي سنة 2016 حققت نسبة 1.61 وفي السنة الموالية ارتفعت النسبة الى 1.81.
- **معدل دوران النقد:** لا تتوفر نموذجية لمعدل دوران النقد لذلك يجب القيام بالمقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بالمقارنة بين سنوات المؤسسة نفسها، حيث نلاحظ أن معدل دوران النقد في سنة 2016 ب3.96 ليرتفع في سنة 2017 الى 5.51 وهذا مؤشر جيد، وتبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية لتسديد التزامات المؤسسة و زيادة حجم السيولة على المدى الطويل.

ثالثا: نسب الربحية والمردودية

الهدف من دراستنا لنسب الربحية هو معرفة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، يمكن التطرق الى أهم نسب الربحية فيما يلي:

الجدول رقم(21): نسب الربحية والمردودية لسنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016	النسبة%	2017	النسبة%
معدل المردودية التجارية= الأرباح الصافية / المبيعات	/261148293.97 4127869194.91	0.06	/311890119.12 4311828572.36	0.07
معدل المردودية المالية= الأرباح الصافية / الأموال الخاصة	/261148293.97 2158501365.84	0.12	/311890119.12 2306505745.84	0.13

معدل المردودية الاقتصادية=الأرباح الصافية/مجموع الأصول	/261148293.97 4088960400.49	0.06	/311890119.12 4040085396.60	0.08

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على رقم 9-10-22.

التعليق:

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ أن نتائج نسب الربحية للسنتين(2016-2017) للمؤسسة حققت ربح أي النتيجة موجبة، وهذا يشير الى أن المؤسسة حققت الربح الذي يقيس مقدار ما يقدمه كل دينار وظفته المؤسسة في استخداماتها، بمعنى أن المؤسسة حققت مردودية.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لملبنة ومجبنة بودواو باستخدام جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المبحث الى تشخيص الوضعية المالية لسنتي 2016 -2017 من خلال ابراز دور جداول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام جدول حساب النتائج.

من خلال جدول حساب النتائج نجد:

أولا: إعداد حساب النتائج

حساب النتائج هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتجات التي حققتها المؤسسة خلال السنة المالية، كما يبين لنا النتيجة الصافية للسنة المالية للمؤسسة ان كانت ربحا ام خسارة والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(22): حساب النتائج لسنتي 2016 -2017 للمؤسسة

البيان	الملاحظة	2016	2017
رقم الاعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال		4127869194.91 59756764.62 407356.00	4311828572.36 393131644.26 7811780.00
1/نتيجة السنة المالية		4188033315.53	4712771996.62
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-3155002252.85 -42386109.23	-3626496841.41 -51725175.61
2/استهلاك السنة المالية		-3197388362.08	-3678222017.02
3/القيمة المضافة للاستغلال(1-2)		990644953.45	1034549979.60
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-280059336.28 -26755442.96	-300152157.25 -15546209.93
4/الفائض الإجمالي عن الاستغلال		683830174.21	718851612.42
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاك والمؤونات		11009820.61 -208893527.99 -290082689.46 50105706.10	13056690.53 -118286335.77 -325944543.77 20666272.90

استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5/النتيجة العملياتية		245969483.47	308343696.32
المنتوجات المالية الأعباء المالية		15239578.50 -60768.00	4773341.07 -1226918.27
6/النتيجة المالية		15178810.50	3546422.80
7/النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		261148293.97	311890119.12
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		-77987161.26 -2228879.46 4264388420.74 -4083456167.49	60600316.13- 10353169.74- 4751268301.12 -4510331667.87
8/النتيجة الصافية للأنشطة العادية		180932253.25	240936633.25
العناصر الغير عادية (منتوجات) العناصر الغير عادية (أعباء)			
9/النتيجة الغير عادية			
10/النتيجة الصافية للسنة المالية		180932253.25	240936633.25

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: تحليل الأرصدة الوسطية

1. **حساب القيمة المضافة للاستغلال:** وتحسب بالعلاقة الاتية:

القيمة المضافة للاستغلال= انتاج السنة المالية –استهلاك السنة المالية

الجدول رقم(23): القيمة المضافة للاستغلال لسنتي 2016 و2017

البيان	2016	2017
انتاج السنة المالية	4188033315.53	4712771996.62
استهلاك السنة المالية	-3197388362.08	-3678222017.02
القيمة المضافة للاستغلال	**990644953.45**	**1034549979.60**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم22.

التعليق: من خلال جدول النتائج المتحصل عليها لسنتي 2016 و2017، نلاحظ أن المؤسسة حققت ثروة إضافية في نشاطها الاستغلالي، وان القيمة المضافة للاستغلال ارتفعت في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وهذا الارتفاع راجع الى زيادة انتاج السنة المالية وانخفاض في استهلاك السنة المالية.

2. **حساب الفائض الإجمالي للاستغلال:** وتحسب بالعلاقة الاتية:

الفائض الإجمالي للاستغلال= القيمة المضافة – (أعباء المستخدمين+ الضرائب والرسوم)

الجدول رقم (24): الفائض الإجمالي للاستغلال للمؤسسة سنة 2016-2017

البيان	2016	2017
القيمة المضافة للاستغلال	990644953.45	1034549979.60
أعباء المستخدمين	-280059336.28	-300152157.25
الضرائب والرسوم والمدفوعات	-26755442.96	-15546209.93
الفائض الإجمالي للاستغلال	**683830174.21**	**718851612.42**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول رقم (22).

التعليق:

يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج خلال دورة الاستغلال، حيث نلاحظ أن المؤسسة عرفت ارتفاعا في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنة 2017 مقارنة مع 2016، بالرغم من ارتفاع طفيف في أعباء المستخدمين لكن تبعه انخفاض واضح فيم يخص الضرائب والرسوم والمدفوعات.

3. **حساب النتيجة العملياتية:** وتحسب بالعلاقة الاتية:

النتيجة العمليات = المنتجات العملياتية الاخرى – أعباء المنتجات العملياتية الأخرى + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات +استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات

الجدول رقم(25): النتيجة العملياتية للمؤسسة سنتي 2016-2017

البيان	2016	2017
المنتجات العملياتية الأخرى	11009820.61	13056690.53
الأعباء العملياتية الأخرى	-208893527.99	-118286335.77
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	-290082689.46	-325944543.77
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	50105706.10	20666272.90
5/النتيجة العملياتية	**245969483.47**	**308343696.32**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(22).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتيجة العملياتية شهدت ارتفاعا واضحا خلال سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016، وهذا راجع الى زيادة في المنتجات العملياتية الأخرى وانخفاض في الأعباء العملياتية الأخرى والاعباء الناتجة عن استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.

4. **النتيجة المالية:** وتحيب بالعلاقة الاتية:

المنتوجات المالية(حساب76) – الأعباء المالية (حساب66)

الجدول رقم(26): النتيجة المالية للمؤسسة سنتي 2016-2017

البيان	2016	2017
المنتوجات المالية	15239578.50	4773341.07
الأعباء المالية	-60768.00	-1226918.27
6/النتيجة المالية	**15178810.50**	**3546422.80**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول رقم (22).

التعليق: لقد بين لنا الجدول الارتفاع الكبير في نتيجة السنة المالية لسنة 2017 مقارنة مع 2016 وهذا الارتفاع راجع الى زيادة واضحة في قيمة المنتوجات المالية لسنة 2017.

5. **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وتحسب بالعلاقة الاتية:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

الجدول رقم(27): النتيجة العادية قبل الضرائب للمؤسسة سنتي 2016-2017

البيان	2016	2017
النتيجة العملياتية	245969483.47	308343696.32
النتيجة المالية	15178810.50	3546422.80
7/النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**261148293.97**	**311890119.12**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(22).

التعليق: نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب للمؤسسة خلال السنتين أنها موجبة، كما انها حققت ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة مع 2016 ومن الواضح وجود هذا لارتفاع لان المؤسسة شهدت ارتفاعا في النتيجة العملياتية والنتيجة المالية لسنة 2017.

6. **النتيجة الصافية للسنة المالية**: تحسب بالعلاقة الاتية:

النتيجة الصافية للسنة المالية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية+ النتيجة الغير عادية.

الجدول رقم (28): النتيجة الصافية للسنة المالية سنتي 20116-2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	180932253.25	240936633.25
النتيجة الغير عادية	0.00	0.00
10/النتيجة الصافية للسنة المالية	**180932253.25**	**240936633.25**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(22).

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان النتيجة الصافية للسنة المالية تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية لاعتماد المؤسسة على النشاط العادي، ونلاحظ أيضا أن النتيجة موجبة أي ربح وأن المؤسسة في تحسن عندما نقارن النتيجة الصافية لسنة 2016 مع النتيجة الصافية لسنة 2017 ومن خلال ذلك يتوضح ان المؤسسة تسعى دائما لتحسين سياستها المالية، وأنها ستحقق ناتج أفضل إذا استمرت على هذه السياسة.

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمجبنة وملبنة لودواو باستخدام جدول تدفقات الخزينة.

من خلال جدول تدفقات الخزينة نجد:

أولا: اعداد جدول تدفقات الخزينة:

جدول رقم(29): جدول تدفقات الخزينة سنتي 2016-2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	4296443293.10	4513057424.42
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	3671471703.77	4420448088.03
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-	-
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-3617748.15	-3643807.44
عملية في انتظار التخصيص	-50025344.00	-172698736.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	200000000.00	280970318.00

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية	871328497.18 -1055938.31	-197237110.95 243287.38
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	871328497.18	-197237110.95
تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج	-25126383.49 0.00 -364568976.80 4205000.00 2246428.50	-176432890.79 562529.01 -39711047.89 23454262.30 9780191.07
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-383243931.79	-182346956.30
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0.00 2653600.00 -128175240.58 356820.00	-324000.00 -2951146.85 0.00 0.00

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	-125164820.58	-3275146.85
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	362919744.81	-382859214.10
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية	539882701.46	1042105484.76
أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية	1042105484.76	501416201.99
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة	362919744.81	-382859214.10
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	181987491.56	-623795847.35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- **فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة العملياتية،** نلاحظ أنها موجبة في سنة 2016، أي ان المؤسسة متحكمة في عناصر الاستغلال لهذه السنة وقادرة على تحقيق تدفقات نقدية، ونلاحظ انخفاض في سنة 2017 وهذا يبين أن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية وأن المؤسسة غير قادرة على تحكم في تسيير عناصر الاستغلال مما أدى الى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي.
- **فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية،** نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة الاستثمار للمؤسسة سالبة في السنتين مما يدل أن المؤسسة لم تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية.

-**فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة التمويلية**، كانت التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة التمويل سالبة وهذا راجع الى قيام المؤسسة بتسديدات القروض وحصص الأرباح وغيرها من التوزيعات وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي التمويلي سالب.

ثانيا: تحليل النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:

وهي نسب لتقييم السياسة المالية للمؤسسة، وكذلك جودة سيولتها وربحيتها وتضم النسب الاتية:

1. نسب جودة السيولة:

وتتضمن النسب الاتية:

1.1. مؤشر التغطية النقدية:

وتحسب بالعلاقة الاتية:

مؤشر التغطية النقدية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الجدول رقم(30): مؤشر التغطية النقدية لسنتي 2016 و2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	871328497.18	-197237110.95
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-383243931.79	-182346956.30
مؤشر التغطية النقدية	**-2.27**	**1.08**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (29).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2016 بلغت (-2.27) وهذا ما يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما في سنة 2017 نجد أن هذه النسبة ارتفعت وبلغت (1.08) وهذا يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي بأكثر من مرة جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وهذا مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها بدون مشاكل.

2.1. نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:

وتحسب بالعلاقة الاتية:

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الجدول رقم (31): نسبة التدفقات النقدية لسنتي 2016 و2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-125164820.58	-3275146.85
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-383243931.79	-182346956.30

ن ت ن الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	**0.33**	**0.018**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (29).

التعليق:

توضح هذه النسبة أن التدفقات النقدية الداخلة والمتأتية من الأنشطة التمويلية للمؤسسة تغطي خلال فترة الدراسة التدفقات النقدية الخارجة والمتأتية من الأنشطة الاستثمارية، وهذا أمر جيد للمؤسسة.

2. نسب الربحية:

وتتضمن النسب الاتية:

1.2. نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات:

وتحسب بالعلاقة الاتية:

نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات

الجدول رقم(32): نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات لسنتي 2016 و2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	871328497.18	-197237110.95

المبيعات	4127869194.91	4311828572.36
نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات	**0.21**	**-0.046**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (29).

التعليق:

نلاحظ أن نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات كانت موجبة خلال سنة 2016، حيث يمكن القول إن سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها جيدة نوعا ما خلال سنة 2016، ثم انخفضت سنة 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة تتبع سياسة ائتمانية غير كفؤ جعلتها غير قادرة على تحصيل النقدية من زبائنها.

2.2. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتحسب بالعلاقة الاتية:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية/ اجمالي الأصول.

الجدول رقم(33): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لسنتي 2016 و2017 للمؤسسة

البيان	2016	2017
صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	871328497.18	-197237110.95
اجمالي الأصول	4088960400.49	4040085396.60

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	**0.21**	**-0.049**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (29).

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن صافي التدفقات النقدية قدمت إضافة لأصول المؤسسة حيث لديها أثر إيجابي وهذا يدل على أنه يوجد استخدام صحيح لإمكانيات المؤسسة لتحقيق أهدافها وذلك في سنة 2016، أما في سنة 2017 سجلت انخفاض ونتيجة سالبة ما يعني أنه لا يوجد استخدام جيد وكفئ لإمكانيات المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول في الإطار النظري الى التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، قمنا بإسقاطها على الفصل الثاني وذلك من خلال دراسة حالة ملبنة ومجبنة بودواو خلال فترة (2016-2017)، حيث قمنا بتشخيص الوضعية المالية عن طريق الميزانية وحساب النتائج واستخدام النسب المالية والتي تبين لنا أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها، ومؤشرات التوازن المالية التي توضح لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا وأن نشاطها الرئيسي يدر عليها نتائج إيجابية وهذا أمر جيد بالإضافة الى تحليل جدول التدفقات النقدية التي تبين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التعرف على قدرة المؤسسة على توليد نقدية من أجل تسديد التزاماتها.

الخاتمة:

يعد التشخيص المالي من العمليات الضرورية في أي مؤسسة اقتصادية في ظل التطورات الحاصلة، باعتباره مرآة عاكسة للوضعية المالية، فمن خلال إعداد وتحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات ونسب مالية نتمكن من أخذ صورة صادقة عن وضعية المؤسسة ومعرفة ما إذا كانت مستقرة ومحققة للتوازن المالي، وهذا ما فصلنا فيه في الجانب النظري وقمنا بإسقاطه على الجانب التطبيقي وتوصلنا الى النتائج الاتية:

أولا: اختبار صحة الفرضيات

- يساهم التشخيص المالي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية ومعرفة نقاط القوة وتثمينها وتحديد نقاط الضعف وحصرها ومعالجتها من خلال اتخاذ قرارات مالية تلائم وضعيتها. **(الفرضية الأولى صحيحة)**
- تساعد القوائم المالية في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تتضمن هذه القوائم معلومات هامة في إيرادات ومصروفات ومعلومات عن المركز المالي وما يتضمنه من ممتلكات والتزامات ومعلومات عن نتائج المؤسسة سواء كانت ربح أو خسارة. **(الفرضية الثانية صحيحة)**
- تعتمد مجبنة وملبنة بودواو على التشخيص المالية. **(الفرضية الثالثة خاطئة)**

ثانيا: النتائج المتوصل اليها

من خلال مذكرتنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

النتائج النظرية:

- يعتبر التشخيص المالي من التقنيات التي يتم من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المناسبة.

- يقوم التشخيص المالي بدراسة مفصلة للوضعية المالية للمؤسسة حيث يحدد المركز المالي لها، كما انه يساعد على اخذ صورة عن التوقعات المستقبلية حول استمرارية المؤسسة ورسم مخطط تعديل للمستقبل

النتائج التطبيقية:

تتمثل النتائج التطبيقية في:

- نستنتج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية و بالتالي فهي قادرة على تسديد ديونها.
- نستنتج أن المؤسسة حققت مردودية خلال سنتي الدراسة لكن لم تقم باستغلالها بالشكل اللازم.
- بالنسبة للميزانية : بعد تحليل الميزانية الوظيفية توصلنا الى أن رأس المال العامل قيمته موجبة، واحتياجات راس المال العامل قيمته سالبة ويدل ذلك على ان استخدامات الدورة اقل من مواردها وهذا ما يدل على وجود فائض في هذه الموارد.

إضافة الى ان الخزينة موجبة أي ان للمؤسسة أموال مجمدة لم يتم استغلالها ومن المستحسن ان تقوم دورة الاستغلال لزيادة الاستثمار.

- بالنسبة لجدول حساب النتائج : من خلال الدراسة توصلنا الى ان المؤسسة حققت نتيجة موجبة من خلال نشاطها الاستغلالي وهذه النتيجة تحفزها على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية، ونتيجة موجبة من نشاطها المالي وهذا يعني ان النتيجة موجبة.
- بالنسبة الى تدفقات الخزينة: توصلنا الى أن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلة وهذا من خلال مؤشر التدفق النقدي التشغيلي تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية فالنشاط المسؤول عن هذا

الضعف هو النشاط التشغيلي، لذا يجب على المؤسسة فتح نقاط بيع جديدة تمكنها من الحصول على تدفقات نقدية.

ثالثا: المقترحات

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- على المؤسسة اعتبار التشخيص المالي اجراء تسييري يجب القيام به لأجل معرفة الوضعية المالية لها وأخذ القرارات المناسبة وتحسينها لبلوغ أهدافها.
- استغلال الفائض من أموال الخزينة في توسيع نشاطاتها كشراء المواد الأولية وتوسيع العملية الإنتاجية.
- توعية المسؤولين بأهمية التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

رابعا: افاق البحث

أما عن آفاق البحث فتتمثل في:

- دور التشخيص المالية في تحقيق تنافسية المؤسسة.
- دور التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

2- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، الجزائر ،2010.

3- سيد عبد النبي محمد، **إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز**، دار المنهل للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

4- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015.

5- عبوي زيد منير، **إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2009.

6- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2017.

7- مبارك لسلوس، **التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2004.

8- محمد أحمد الكايد، **الادارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز للمعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010.

9- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2014.

10- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1982.

11- نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2021.

12- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2006.

المذكرات:

1- حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم (دراسة تطبيقية على المنشآت في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008.

2- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، بسكرة، الجزائر،2002.

3- العمامرة عبد الباسط وآخرون، **التشخيص المالي ودوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة سوف للدقيق للفترة 2016-2018)**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر،2021.

4- مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007)**، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2011.

5- هلال درحمون، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

المجلات:

1- أحمد سلامي، زينب درويش، **نحو بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة قطر (دراسة حالة عينة من الشركات خلال الفترة 2010-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

2- باكرية علي، بيض القول عبد الله، **دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ الرويبة)**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01، الجلفة، الجزائر،2022.

3- البز كلثوم، **التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد20، البويرة، الجزائر، 2016.

4- خديجة ردة، محمد العربي طاري، **الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03، المسيلة، الجزائر، 2017.

5- زويتة محمد الصالح، **دور حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي في قياس أداء المؤسسة**، مجلة دراسات اقتصادي، العدد 23، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014.

6- سعداوي مراد مسعود، وآخرون، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017-2018)**، مجلة المعيار، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2020.

7- شلابي عمار، بولعبايز وفاء، **تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة (حالة مؤسسة NCA رويبة، للفترة الممتدة 2014-2017)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد 09، عين تموشنت، الجزائر، 2019.

8- صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 02، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021.

9- ظريف مريم، الحانك أيمن، **أهمية اعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بومرداس)**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 03، المسيلة، الجزائر،2018.

10- كلثوم البز، مولود حواس، **التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، البويرة، الجزائر،2013.

11- يوسف قاشي، محمد أبركان، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة Divindus-dmc-bouira)**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، الجلفة، الجزائر،2022.

المطبوعات:

1- بلقاسم سعودي، **دروس في مقياس التشخيص المالي**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006.

2- بوشريبة محمد، **محاضرات في اقتصاد المؤسسة**، جامعة قسنطينة 02، الجزائر،2020.

3- خالدي رشيدة، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2021.

4- دردوري لحسن، **محاضرات التشخيص المالي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر, 2015.

5- رزاز رتيبة، الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان **محاضرات في مقياس التحليل المالي**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019.

6- شدري معمر سعاد، **محاضرات في التسيير المالي**، مطبوعة موجهة الى طلبة العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر ،2020.

الملتقيات:

1- أحمد طرطار، منصر عبد العالي، **دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فعالية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، يومي 23/22 ماي 2012.

2- خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، يوم 22 ماي 2012.

الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009م.